S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1998/167
27 February 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أحيل طي هذه الرسالة نص بيان مؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٨ صادر عن وزارة خارجية تركيا بشأن رفض الحكومة اليونانية للمقترحات التركية الخاصة بتسوية جميع مشاكل منطقة بحر إيجة (انظر المرفق).

وسأغدو ممتنا لو عمم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) حسين إ. شيليم
السفير
الممثل الدائم

270298 270298 98-04857

المرفق

بيان صادر في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٨ عن وزارة خارجية تركيا بشأن رفض الحكومة اليونانية للمقترحات التركية بشأن تسوية جميع مشاكل بحر إيجة

١ - قدم السفير اليوناني في أنقرة إلى وزير الخارجية التركي في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٨ رد الحكومة اليونانية على المذكرة الشفوية للحكومة التركية المؤرخة ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٨.

٢ - وتضمنت المذكرة الشفوية للحكومة التركية المؤرخة ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٨ الآراء والمقترحات الواردة فيما يلي بشكل موجز:

من المحتمل أن يؤدي التوتر الحالي في منطقة بحر إيجة إلى وقوع حادث أو مواجهة عسكرية أو حوادث خطرة مماثلة. وتثير هذه الحالة قلقا كبيرا على السلام الإقليمي. وبغية الحد من هذا التوتر، قدمت تركيا المقترحات التالية إلى الجانب اليوناني:

(أ) القيام، دون إبطاء، بتنفيذ النهُج التي سبق أن اقترحتها الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي (إعلان مدريد، وتدابير بناء الثقة، واجتماع "فريق الحكماء" وهي نُهُج تتمشى جميعها مع القانون الدولي والتفاهم الدولي؛

(ب) قيام ممثلي كلا البلدين، معا، بتحديد المشاكل القائمة حاليا بين البلدين مع مراعاة هذا الهدف؛ وقد اقترحت تركيا عقد اجتماع رفيع المستوى بين وزارتي خارجية البلدين لمناقشة كيفية تنفيذ عملية السلام والتوفيق بينهما.

٣ - ومما يؤسف له أن الجانب اليوناني قد رفض رفضا تاما جميع المقترحات المعقولة وحسنة النية المقدمة من تركيا في مذكرتها المؤرخة ٢٤ شباط/فبراير. وهكذا، تبين مرة أخرى بوضوح بالغ أمام المجتمع الدولي أن السياسة الخارجية الرسمية لليونان تقوم على الحفاظ على التوتر في منطقة بحر إيجة وترك مشاكلها مع تركيا دون حل.

وقد أيد الرأي العام العالمي والعواصم الرئيسية النهج البناء الذي عرضته تركيا على اليونان لتسوية تلك الخلافات. بيد أن النية الصادقة التي أبدتها الحكومة التركية لم تجد ما يماثلها من جانب الحكومة اليونانية التي اتخذت مرة أخرى بتجاهلها لتلك المبادرة موقفا متصلبا.

٤ - لقد رفضت الحكومة اليونانية مرة أخرى تسوية النزاعات بالوسائل السلمية التي ارتآها القانون الدولي. و "القانون الدولي" يجد تعبيرا عنه فيما يلي:

(أ) المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على ما يلي: "... يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن تلتمس حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن تلجأ إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها..."؛

(ب) قرار مجلس الأمن ٣١٥ (١٩٧٦) المؤرخ ٢٥ آب/أغسطس ١٩٧٦ "... يطلب مجلس الأمن إلى حكومتي تركيا واليونان استئناف المفاوضات المباشرة بشأن خلافاتهما ويناشدهما بذل كل ما في وسعهما لكفالة أن تؤدي تلك المفاوضات إلى حلول مقبولة للجانبين ..."؛

(ج) النهج المبين في جدول أعمال سنة ٢٠٠٠ للاتحاد الأوروبي بشأن تسوية النزاعات الإقليمية: "ترى اللجنة أنه ينبغي للبلدان طالبة العضوية، قبل انضمامها أن تبذل جميع الجهود لحل أي نزاع قائم على الحدود فيما بينها أو فيما يتصل ببلدان ثالثة. فإن لم تستطع ذلك، وجبت عليها الموافقة على عرض النزاع على محكمة العدل الدولية ...".

وتلك هي أساليب القانون الدولي التي ما فتئت تركيا تقترحها على اليونان وعلى البلدان الأخرى المعنية وعلى الرأي العام العالمي منذ شهور. أي الأساليب الدولية لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية والتي رفضتها اليونان.

و "القانون الدولي" هو المفهوم الذي يتجلى في اقتراح تركيا المقدم إلى اليونان والذي يتمثل في "المفاوضة والمناقشة والتوفيق".

ولكن اليونان ما زالت حتى الآن هي البلد الوحيد الذي يرفض المحادثات والمفاوضات والحوار.

وما انفكت الحكومة اليونانية تحاول أن تعرض تصورها القانوني الشائه على أنه القانون الدولي مما أدى إلى خداع الرأي العام العالمي لمدة سنوات.

ولم تستخدم إلا واحدة من "الوسائل السلمية لتسوية المنازعات" العديدة التي اعتمدتها الأمم المتحدة، وهي اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، وكأنه الأسلوب الوحيد والحتمي بموجب القانون الدولي. بيد أن المبادرات المتسمة بالتصميم التي أقدمت عليها الحكومة التركية في الأشهر الأخيرة قد أظهرت الواقع لجميع البلدان المعنية. وأصبح من الواضح الآن للجميع أن "القانون الدولي" لا ينحصر في محكمة العدل الدولية، بل إن اللجوء إلى المحكمة ما هو إلا أحد الوسائل العديدة المتاحة بموجب القانون الدولي.

وقد خلعت أثينا الآن قناعها وانكشفت الحقيقة.

٥ - والانطباع الخادع الذي أوجده في المحافل الدولية موقف اليونان الجائر يفقد أثره بشكل مطرد بفضل مبادرات تركيا. وتدرك الحكومة اليونانية هذا الوضع تماما، ولذا أصبحت أكثر عدوانية. وهي تطبق الأساليب التقليدية التي دأب على استخدامها جميع الجائرين على مدى التاريخ بتخفيها خلف أسلوب "اللاتفاوض" و"اللاتناقش" وذلك في مقابل المقترحات التركية وتحاول تعزيز موقفها باستخدام نُهُج وردود تقوم على المراوغة من قبيل "إذا اجتمعنا فإن بإمكاننا التناقش"، كاشفة بذلك عن حقيقة نواياها.

وإصرار اليونان على دعواها أنه "لا توجد إلا مشكلة واحدة في منطقة بحر إيجة" هو إصرار واهٍ في حقيقته، بالنظر إلى وجود عدة مشاكل في منطقة بحر إيجة اعترفت بها جميع بلدان العالم، ومن ذلك مثلا زيادة النشاط العسكري في جزر شرقي بحر إيجة خلافا لأحكام المعاهدات الدولية وادعاء اليونان أحقيتها في مجال جوي وطني عرضه ١٠ أميال بحرية.

وقد اتخذت الحكومة اليونانية، لاعتبارات تمليها المناورات السياسية المحلية وتقييماتها المتصلة بالسياسة الخارجية، قرارها بشأن الإبقاء على التوتر في منطقة بحر إيجة. وهذا هو اختيارها وعليها أن تتحمل نتائجه. ولقد أصبح اختيار الحكومة اليونانية هذا، وهو العمل على بقاء التوتر في المنطقة، واقعا ملموسا لأنها تحاشت مرة أخرى تسوية تلك المشاكل.

ومما لا شك فيه أن اليونان هي التي تتحمل وحدها أمام التاريخ، بسبب سياسة حكومتها هذه التي تفضل بقاء التوتر في المنطقة، المسؤولية عن وقوع أي حادث غير مرغوب فيه وما يترتب عليه من عواقب خطيرة في بحر إيجة.

٦ - والسياسة الخارجية التركية تقوم عادة على السلام وعلاقات حسن الجوار. بيد أن اليونان ينبغي أن تفهم الآن أن هذه السياسة لا تعني أننا سنتحمل إلى الأبد المواقف ذات الطابع السيء المخالفة للقانون الدولي والمضادة لمصالحنا الوطنية. ومما يؤسف له أن الجانب اليوناني قد رفض رفضا تاما، بموجب مذكرته المؤرخة ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٨، المقترحات التركية المعقولة التي حظيت أيضا بتأييد الرأي العام العالمي. وقد اتضح أمام المجتمع الدولي أن السياسة الخارجية اليونانية الرسمية تقوم على الإبقاء على التوتر في منطقة بحر إيجة بصورة مستمرة وترك مشاكلها مع تركيا دون حل.

٧ - وستقوم الحكومة التركية مرة أخرى بإبلاغ سياستها عن طريق مذكرة شفوية سيجري فيها فحص الآراء التي أثيرت في الرد اليوناني والرد عليها.

وستظل تركيا هي الطرف الذي يقترح حل النزاعات سلميا ومن خلال التوفيق، حتى لو ظلت اليونان على موقفها الذي يهدد منطقة بحر إيجة وشعبها.

- - - - -